شفافية مريضة

عامر القيسي

وزارة العدل اقتنعت اخيراً بان مكتبها الاعلامي ليس مكتباً اعلامياً وانما هو مكتب اعتامي! واعتبرت سلوك طاقم المكتب منافياً لما منصوص عليه في القوانين الدستورية التي تؤكد احتفاظ الإعلام بحرية في نقل الحقيقة للمواطن.

رغم ان القرار جاء متأخراً، الا ان الحكمة تقول: ان تصل متأخراً خير من ان لاتصل ابداً. وحال المكتب المنحل مشابه الى حد كبير في تعامله مع الاعلاميين، بحالة غالبية المكاتب الصحفية في وزاراتنا المتنوعة، والتي نراها مدعوة هي الاخرى، ان تفعل ما فعلته وزارة العدل، ان كانت راغبة في ان تقيم علاقة شفافة مع المواطن، الذي يبحث عن الحقيقة وسطه جو ملغم بالاوهام والوعود.

العاملون في هذه المكاتب يعتبرون أنفسهم، للاسف، مكاتب أمنية واستجوابية، بل يعتبرون أنفسهم ايضاً جزءاً من حماية السيد المدير أو الوزير، وليس مكاتب مساندة للعمل الاعلامي لخلق روح شفافة بين المواطن والمسؤول، يتبناها الاعلامي عبر موقع عمله.

وقصصنا هذه المكاتب على مأساويتها، تتسم في بعض الاحيان بالطرافة، فقد رغب احد الزملاء باجراء تحقيق عن واقع تدريس اللغة العربية في مدارسنا، فكان عليه ان يخوض جولات مكوكية بين مجموعة موظفين انيقين بربطات اعناقهم المبهرجة، ليتوصل اخيراً بعد كل جهده، بان عليه ان يصطحبه احد اعضاء المكتب الى المدرسة المطلوبة، ويحاور أساتذة اللغة العربية بوجود "اعلامي" الوزارة وكأن الموضوع يدور حول الأمن الوطني أو الخوض في خطط مكافحة الإرهاب!

احد مصوري الصحف، اراد ان يصور احدى مؤسسات الدولة ضمن تحقيق صحفي يخص المؤسسة نفسها، فكان عليه ان يوقع طلبه ثلاثة "اعلاميين" وبقيت المهمة معلقة على توقيع الرابع وهو مسؤول المكتب!! ومكتب آخر يطلب الاسئلة من مندوب الصحيفة، فيدرسها بتعمق وروح وطنية عالية، ثم يحذف ما يشاء وفق تصوراته الشمولية لواقعنا، وبالتالي فهو من يحدد ما مطلوب من الاعلامي ان يقوله وما يمكن ان يحصل عليه من معلومة!

ولعلم السادة فطاحل هذه المكاتب، ان في دول العالم المتحضر، هنالك، مادة دستورية تسمى "حق الحصول على المعلومة". وبامكان حتى المواطن العادي ان يقاضي أي موظف بما في ذلك رئيس الدولة في حالة حجب معلومة يريدها باستثناء ما يتعلق بالامن الوطني.

هذا هو مبدأ الشفافية الذي ننادي به منذ سقوط نظام التعتيم وحتى الان، دون ان نلمس تطبيقاً له في دهاليز مؤسساتنا العتيدة، التي لا ندري كيف جمعت كل هذه العقليات المتحجرة لتحشرهم في مفصل خطير كالاعلام، الذي من أهم واجباته، خلق وشائج الثقة بين المواطن والمسؤول التي افتقدناها تماماً في الزمن بالغابر.

لقد كتبنا أكثر من مرة عن هذه الظاهرة الخطيرة التي تكرس نهجاً قديماً منبوذاً، لكن بعض الوزارات على ما يبدو تؤمن بالمثل الشعبي "إذن من طين وأخرى من عجين"!

وفي الوقت الذي نقول فيه "برافو" لوزير العدل على قراره الشجاع، نتمنى عليه ان لا يكون البديل وفق شعار "خير خلف لخير سلف".

الكتاب الثامن عشر من سلسلة الكتاب للجميع
مجاناً مع الجريدة
بالتعاون مع وزارة الموارد المائية المدى تصدر الكتاب الشهري
العودة الى الاهوار
أستلم نسختك يوم الاحد المصادف 2006/1/29

Editor - in- Chief
Fakhri Karim
Al Mada
General Political Daily
Thu. (26) January 2006
http://www.almadapaper.com
E.Mail-almada@almadapaper.com
16 Pages
250 ID

للاعلان في لوحات زاموا
على سطوح المباني والشوارع
في بغداد والمحافظات
اتصل على الارقام التالية
07901591253 - 07901762369 - 07901919281

رنة الهاتف النقال..

قراءة خاطفة للإنسان

بغداد / مها عادل العزي

رنة الهاتف النقال.. هل تعبر حقاً عن الشخصية ؟ ليس من الغريب ان نقول ذلك، ففي عالم الموبايلات الواسع نسمع مئات الرنات، وما تختاره انت قد لا يختاره غيرك.. اغان رومانسية.. أصوات عصافير.. نغم قديم.. أغان سريعة، وغير ذلك الكثير، وفي كل يوم هناك نغمات جديدة تضاف الى سلسلة الرنات.

محال بيع الموبايلات، هي الأماكن الأكثر اغراء لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع الطريف.

خالد علي طلب من صاحب المحل ادخال نغمة لاحدى الأغنيات الحزينة حدثنا عن الموضوع قائلاً:

بطبيعتي كما خبرتها أميل الى التغيير، ليس مع الاستماع الى فن الموسيقى فحسب، بل أجدني أتعامل مع اسلوب التغيير في مفاصل أخرى من حياتي، لذلك لم ابق على نغمة موسيقية واحدة، وان كانت دائرة هذه النغمات غالباً ما تعبر عن هواجس الأسى والحزن، وهذا يعود كما ارى الى طبيعة إيقاع حياتنا بشكل عام.

احد الشباب الواقفين كان منظره يوحي بتلك العبثية غير المبالية.. شارك في الحديث قائلاً:

-أنا من العاشقين للموسيقى العالمية خاصة موزارت، فحين اسمع هذه النغمة احس وكأنني احلق في فضاء الخيال وانتقل الى عالم آخر ملؤه الساحرات والاحلام بعيداً عن الواقع الذي يجرنا اليه بانفجاراته وغباره ومآسيه.

يرن هاتف بنغمة موطني.. نسأل صاحبها عن سبب اختياره لها، فيقول:

– لم اغير هذه النغمة منذ اشتريت هاتفي، ولا احب ان استبدلها، السبب ببساطة يعود الى انني احب وطني، كما احب هذا النشيد، فهو يذكرني بأيام الطفولة عندما كنا نقف في الاصطفاف الصباحي وننشد موطني..

يسأل احدهم عن نغمة (حكم علينا الهوى) لبليغ حمدي، لكنه لا يجد طلبه .. لكن هل تريد نغمة اخرى لام كلثوم؟ هذا ما يقوله صاحب المحل، لكن الرجل يقول:

– لو أخير في نغمة الموبايل لما اخترت غير هذه النغمة، كونها تختصر لواعج ما يجول داخل القلب، وكأنه يعلم ان لحنة هذا سيختم حياة هذه الفنانة العظيمة، اتفاعل مع هذه الموسيقى جداً ولكن ماباليد حيلة لأنني لا أستطيع ان اعثر عليها.

رنا رعد أحدث من تعيين في الجريدة، لم يمض على تخرجها أكثر من سنة، تقول احب الكلمات الحلوة وعن نغمتها التي اختارتها تضيف:

– اخترت نغمة للمغنية الاميركية اللبنانية الاصل شاكيرا.. أنا أحب أغانيها واجد فيها حياة وحركة ومدحاً.

الزميلة عدوية الهلالي على العكس من رنا تقول:

– احب الأغنيات الهادئة، اما الرنة التي اخترتها فهي احدى النغمات الموجودة اصلاً في الهاتف، وهي أغنية أجنبية (سلو) بصوت انثوي هادئ، اكنت اتمنى الحصول على معزوفة البوليرو التي تدل على تواتر الحياة اليومية التي نعيشها.

ابو فراس، الأستاذ حسام الساموك، يشاركنا الرأي بالقول:

– لدي قناعة ان ما يسمى بالكلاسيكية هو تعبير عن الثوابت المختلفة في حياة الإنسان واهتماماته الثقافية والفكرية والاقتصادية والسياسية وحتى الحياتية، على هذا الأساس فاني اطرب اساساً للنغمة الكلاسيكية وحتى الغريب منها لأني استمع فيها الى فكرة والى ما يريد ان يقوله صاحب هذه النغمة.

وقبل ان ننتهي من هذا الاستطلاع الخفيف، اقول لكم

باني غيرت نغمة هاتفي حديثاً واخترت نغمة سألتك حبيبي لفيروز، واجمل ما فيها انه ليس فيها إرسال، لكي احتفظ بها لوحدي فتكون هوية هاتفي.

كتاب جديد لحامد البياتي

بغداد / المدى

صدر للدكتور حامد البياتي كتاب جديد بعنوان (الفيدرالية في الدستور العراقي توحد ولا تقسم العراق).

الكتاب الذي صدر عن المركز العراقي للدراسات الستراتيجية في بغداد تضمن مقدمة مع عدد من الدراسات التي تناولت الفيدرالية بالبحث تاريخياً وسياسياً، مع دراسة واضحة لقضية الفيدرالية في كردستان وفي عموم العراق. وكان المؤلف قد أصدر قبل هذا عدداً من الكتب التي عنيت بالجانب السياسي.